الأمانة العامة

قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة

مداخلة

الوزير المفوض الدكتور/ حيدر الجبوري

مدير إدارة شؤون فلسطين

في مبادرة الشباب العربي حراس التاريخ والهوية

تحت شعار "القدس عربية"

عنوان المداخلة:

"الجهود العربية حول القضية الفلسطينية والهوية المقدسية"

12-2024/8/14

الأمانة العامة، القاهرة

أصحاب السعادة، السادة السفراء،

الحضور الأكارم، أسعد الله مساءكم بكل خير،

تجتاز القضية الفلسطينية مرحلة تاريخية فارقة على كافة الأصعدة، وخاصة على صعيد الرواية المؤرخة لوجود الشعوب في اوطانها من حيث المبدأ، لذلك يجب علينا تحصين الرواية الفلسطينية– العربية والتمسك بها وحمايتها من الطمس والتزوير والالغاء بإحلال رواية مصطنعة في ذاكرة الزمان والمكان، بمعنى الغاء حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه وحرمانه من حقه في تقرير المصير، ومن هنا تأتي أهمية مؤتمركم هذا الذي يهدف إلى تعميق ايمان الأجيال الصاعدة بالرواية الفلسطينية العربية .

إن عروبة القدس تضرب في أعماق التاريخ لأكثر من ستين قرنًا، حيث بناها العرب اليبوسيون، وهم قبائل عربية، منذ حوالي 4000 سنة قبل الميلاد، أي قبل عصر أبي الأنبياء إبراهيم عليه السلام بواحد وعشرين قرنًا، وقبل ظهور اليهودية التي هي شريعة موسى عليه السلام بسبعة وعشرين قرنًا، ولم يتعد الوجود العبراني في مدينة القدس 415 عامًا بعد ذلك، على عهد داود وسليمان، عليهما السلام، في القرن العاشر قبل الميلاد.. وهو وجود طارئ وعابر حدث بعد أن تأسست القدس العربية بقرون عديدة.

السيدات والسادة،

تحتل القضية الفلسطينية، بصفة عامة، مكان الصدارة ضمن اهتمامات جامعة الدول العربية وأولويات العمل العربي المشترك. فمنذ إنشاء الجامعة عام 1945 أفرد لها الميثاق ملحقا خاصا، ثم تم إنشاء أجهزة رئيسية للدفاع عنها وتنسيق سياسات الدول الأعضاء تجاهها كجهاز المقاطعة العربية الاقتصادية لإسرائيل

عام 1952 وجهاز الإعلام عام 1953. وقد ساندت الجامعة قضية الشعب الفلسطيني في كافة جوانبها وذلك بتبني حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم ، ودعمت قيام الكيان الفلسطيني وإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 ، وأطلقت مبادرة السلام العربية في قمة بيروت عام 2002، وساندت فلسطين في جميع المحافل الدولية ما أسفر عن توسيع دائرة الاعتراف الدولي بدولة فلسطين، وصولا إلى قبولها بصفة دولة مراقب في الأمم المتحدة (حتى وصل عدد الدول الذين يعترفون بدولة فلسطين إلى 147 دولة من أصل 193 دولة عضو في الأمم المتحدة)، كما ساندتها قانونيًا أمام محكمة العدل الدولية عام 2004 في قضية بناء إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، الجدار العازل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والتي أصدرت حكمها بمخالفته القانون الدولي. ثم في القضية التي طرحت على المحكمة مؤخرًا حول عدم شرعية الاحتلال، إذ يتضح من ذلك كله أنه برغم تعدد التحديات الداخلية والخارجية التي واجهت الدول العربية إلا أن فلسطين ظلت هي قضية العرب المركزية الأولى.

السيدات والسادة،

من المعلوم ان القدس الشرقية قد تم ضمها، في اكثر من قرار صادر من سلطات الاحتلال إلى دولة الاحتلال وصولا الى صفقة نتنياهو– ترامب وإعلانها عاصمة للاحتلال ونقل السفارة الأمريكية اليها محاطة بجدار الفصل العنصري الذي يعزلها بمقدساتها الإسلامية والمسيحية عن الضفة الغربية وعديد ضواحيها وبلداتها، فيما وقف العرب والأغلبية الساحقة من دول العالم ومنظماته ضد هذا الضم القسري الأحادي المناقض للقانون الدولي، وجاء اعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بتاريخ 6 ديسمبر 2017، القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، من

خلال مصادقته على قرار اتخذه الكونغرس الأمريكي عام 1995، حيث تم نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس بتاريخ 18 مايو 2018، إذ جاءت هذه الخطوة ضمن خطة إستراتيجية لفرض الأمر الواقع على المدينة المقدسة وعلى الفلسطينيين، حيث اختارت الإدارة الأميركية الذكرى السبعين لنكبة الشعب الفلسطيني لتقديم هذه "الهدية" للحليف الإسرائيلي، وهو قرار لن يرتب حقا لدولة الاحتلال في القدس ولن يلغي حقيقة كونها عاصمة دولة فلسطين.

وإزاء هذه الخطوة الخطيرة، عُقد مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية في 2017/12/9، اجتماعا طارئا بناء على طلب من فلسطين والأردن، وعلى إثره اعتبر المجلس أن قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حول الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل "باطلاً" ولا ينتج أي أثر قانوني، ودعت جميع الدول للاعتراف بالدولة الفلسطينية على خطوط الرابع من يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. وطالب مجلس الجامعة الولايات المتحدة الأمريكية بإلغاء قرارها، ونص المجلس في قراره أن "هذا التحول في سياسة الولايات المتحدة تجاه القدس وضعت به الولايات المتحدة نفسها في موقع الانحياز للاحتلال، وخرق القرارات الدولية وبالتالي عزلت نفسها كراع ووسيط في عملية السلام". ولا شك أن قرار الجامعة العربية ذو أهمية من الناحية القانونية، لان الأمم المتحدة تستند في العديد من قراراتها على قرارات المنظمات الإقليمية .

وهكذا، فقد عُقدت جلسة طارئة للجمعية العامة بالأمم المتحدة، بتاريخ 2017/12/21، بناء على طلب من ممثلي المجموعة العربية والمجموعة الإسلامية، وقد كان ملفتا ما قاله معالي السيد أحمد أبو الغيط الأمين لعام لجامعة الدول العربية قبل تمرير القرار، إذ أعلن أن الدول العربية ستطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة تمرير قرار ملزم يدين الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وذلك من خلال صلاحية الجمعية العامة بموجب القرار 377 أو

"الاتحاد من اجل السلام"، وقد تم بالفعل التصويت على مشروع القرار المطروح بشأن القدس، والذي طالب الجميع بعدم تغيير وضعية مدينة القدس، كما اكد على ان أي قرار ينص على ذلك هو لاغ وليس له أثر قانوني، وهكذا فقد تمكنت الجمعية العامة من تجاوز فشل مجلس الأمن بسبب استعمال حق النقض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ولم ترضخ الدول للتهديد والابتزاز الأمريكي بقطع المساعدات وفرض العقوبات، ان هي صوتت مع القرار .

وانطلاقا مما تقدم فإن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القدس له قيمة قانونية ملزمة، لأنه اتخذ تطبيقًا للقرار 377 وبأغلبية الثلثين، وكأنه مُتخذ في مجلس الامن، ويمكن الاعتماد عليه للجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية أو محكمة العدل الدولية، لدعم الموقف القانوني لدولة فلسطين ضد الاحتلال الإسرائيلي.

وهذا ما حصل بالفعل حيث استفادت دولة فلسطين من هذه الآلية، في العام 2022، وتقدمت بطلب إلى الجمعية العامة من أجل إحالته إلى محكمة العدل الدولية بهدف الحصول على رأي المحكمة الاستشاري بشأن طبيعة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة .

وقد أكدت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري، الصادر بتاريخ 2024/7/19، بأن وجود الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير شرعي، وان نقل إسرائيل للمستوطنين إلى الضفة الغربية والقدس الشرقية وكذلك احتفاظها بوجودهم يتعارض مع الفقرة السادسة من المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة. وأن توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية يقوم على مصادرة أو الاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي، على حساب السكان الفلسطينيين المحليين بما لا يتوافق مع المادة 46 و52 و55 من لائحة لاهاي. وقد رحب معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام

لجامعة الدول العربية، بالرأي الاستشاري وأكد أن له وزن قانوني وأخلاقي كبير، مشددًا على ما انطوى عليه من توصيف السياسات الاسرائيلية بالعنصرية، وما ذكره من التبعات الخطيرة الأخرى لاستمرار الاحتلال، وضرورة انهائه في أقرب الآجال.

ولا يمكن إغفال اللجان العربية الوزارية المتخصصة في ملف محدد في القضية الفلسطينية والتي كان من اهمها اللجنة الوزارية العربية المُكلفة بالتحرك لمواجهة السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في مدينة القدس المحتلة والتي تم تشكيلها بموجب قرار من مجلس الجامعة على المستوى الوزاري المنعقد بتاريخ 2021/5/11، والتي تتكون من: المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، دولة فلسطين، دولة قطر، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، رئاسة القمة العربية بصفته، العضو العربي في مجلس الأمن بصفته، ومعالي السيد الأمين العام، وذلك بهدف التحرك والتواصل مع الدول دائمة العضوية في مجلس الامن وغيرها من الأطراف المؤثرة دوليًا، لحثها على اتخاذ خطوات عملية لوقف السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في مدينة القدس المحتلة .

كما تم عقد مؤتمر رفيع المستوى لدعم مدينة القدس، بهدف حماية ودعم المدينة المقدسة المحتلة على المستوى السياسي والقانوني والتنموي، بتاريخ 2023/2/12 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة، وذلك تنفيذا لقرار مجلس الجامعة على مستوى القمة، المنعقدة في الجزائر بتاريخ 2022/11/2، بحضور ومشاركة جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية وفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية وفخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين، بالإضافة على وفود رفيعة المستوى عن أصحاب الجلالة والفخامة والسمو قادة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وممثلين

رفيعي المستوى عن منظمات وتجمعات دولية وإقليمية وعربية، ومنظمات أهلية ورجال وسيدات اعمال عربية، وقد دعا المؤتمر الدول والصناديق العربية والإسلامية ومنظمات المجتمع المدني إلى ترجمة الدعم السياسي إلى تدخلات عملية تشمل توفير الدعم والتمويل في مجال التنمية والاستثمار في مدينة القدس المحتلة بهدف انقاذ المدينة المقدسة وحماية مقدساتها وتعزيز صمود أهلها ومؤسساتها في مواجهة الخطط والممارسات الإسرائيلية لتهويد المدينة وتهجير أهلها .

فيما أصدرت القمة العربية والإسلامية المشتركة غير العادية المنعقدة، بتاريخ 2023/11/11، بالرياض بالمملكة العربية السعودية لبحث العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، قرارًا أكدت فيه على إدانة الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، والإجراءات اللاشرعية التي تنتهك حرية العبادة، والتأكيد على ضرورة احترام الوضع القانوني والتاريخي القائم للمقدسات، وأن المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف بكامل مساحته البالغة 144 ألف متر مربع، هو مكان عبادة خالص للمسلمين فقط، وان إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك الأردنية هي الجهة الشرعية الحصرية صاحبة الاختصاص بإدارة المسجد الأقصى المبارك وصيانته وتنظيم الدخول إليه، في إطار الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، ودعم دور رئاسة لجنة القدس وجهودها في التصدي لممارسات سلطات الاحتلال في المدينة المقدسة.

كما عقدت اللجنة الوزارية المكلفة من القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية، لوقف الحرب على غزة وإطلاق عملية سياسية لتحقيق السلام الدام والشامل برئاسة المملكة العربية السعودية وعضوية كل من (المملكة الأردنية الهاشمية، جمهورية مصر العربية، دولة قطر، الجمهورية التركية، جمهورية

أندونيسيا، جمهورية نيجيريا الاتحادية، دولة فلسطين) ومعالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي ومعالي السيد الأمين العام، عدة اجتماعات رسمية مع رؤساء دول ومنظمات دولية وإقليمية، أكدت فيها ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ حل الدولتين، والاعتراف بدولة فلسطين على حدود الرابع من يونيو لعام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وتقديم الدعم للجهود الرامية للتوصل إلى إنهاء جميع الإجراءات والانتهاكات الأحادية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وعلى أهمية وجود حكومة فلسطينية واحدة في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية وغزة.

السيدات والسادة،

برغم استمرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي في سياساتها التعسفية تجاه الفلسطينيين شرقي القدس، من خلال عمليات الاستيلاء على منازل ومنشآت وأراضي الفلسطينيين، وتصعيد الأجهزة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية ممارساتها العنيفة تجاه الفلسطينيين في المدينة المقدسة، بما في ذلك عمليات الاستهداف والتصفية الجسدية، والاحتجاز التعسفي، واقتحام الأحياء الفلسطينية ومصادرة الممتلكات، وتكثيف المستوطنين الإسرائيليين من اقتحاماتهم للمسجد الأقصى المبارك، وتنظيم الطقوس الدينية التي تستفز مشاعر المسلمين، وطرح المزيد من المشاريع الاستيطانية، وملاحقة وتجريم الوجود الرسمي الفلسطيني في المدينة المحتلة، بما في ذلك عمليات الترحيل والطرد القسري، إلا ان الفلسطينيين أثبتوا انهم أقوى من جميع هذه المخططات وأنهم متمسكون ومتشبثون بأرضهم، بل وضربوا أروع صور البطولة والصمود في الدفاع عن مقدساتنا في القدس وكامل أرض فلسطين المحتلة.

وإن القدس ستبقى عنوانًا لقضية الأمة العربية المركزية ولقضية فلسطين، التي لم تدخر امتنا العربية أي جهد لنصرتها، وان القدس مهما طال احتلالها ستبقى العنوان الأهم لقضية فلسطين وإن يقيننا بانتصار الإرادة والهوية العربية للقدس راسخ لا يتزعزع، وهنا لابد لي من أن أتوجه بتحية تقدير للشعب الفلسطيني المناضل والصامد في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، الذي لم يزل يدافع بصلابة عن قضيته التي تحظى بأولويةِ العرب جميعًا، وستبقى مكونًا رئيسيًا للعمل العربي المشترك وجزءًا لا يتجزأ في وجدان الشخصية العربية وركنا أساسيا في الهوية العربية. وإلى أن يحقق شعب فلسطين إقامة دولته المستقلة المتصلة ذات السيادة وعاصمتها القدس، فإننا سنظل كحكومات وشعوب عربية داعمين لصمود الشعب الفلسطيني في القدس وفي غزة، وفي جميع أركان فلسطين.

وفقكم الله لما يخدم أمتنا العربية ...

والسلام عليكم...